القانون رقم 61-39 بتاريخ 62 أغسطس 3991 المتعلق بحماية وتحسين البيئة

16-93 26 1993

أغسطس 3991 السنة الثلاثون - العدد 72 السعر: 0002 فرنك إيداع قانوني 2001 الاتحاد - العمل - العدالة الجريدة الرسمية لجمهورية غابون المحتويات أعمال الجمهورية أعمال ذات طابع عام الجمعية الوطنية القانون رقم 39121 بتاريخ 32 أغسطس 3991، الذي يجيز التصديق على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 02 نوفمبر

9891... 132 القانون رقم 31 39 بتاريخ 62 أغسطس 3991، الذي يجيز التصديق على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال. 132 القانون رقم 41 39 بتاريخ 32 أغسطس 3991، الذي يجيز التصديق على المعاهدة التي تؤسس منظمة متكاملة لصناعة التأمين في الدول الأفريقية، الموقعة في ياوندي في 01 يوليو

2991............... 132 القانون رقم 61 39 بتاريخ 62 أغسطس 3991، المتعلق بحماية و تحسين البيئة. 132 القانون رقم 91 39 بتاريخ 72 أغسطس 3991، الذي يحمل تعديل و إلغاء بعض مواد القانون الجنائي.............. 932 القانون رقم 02 39 بتاريخ 72 أغسطس 3991، الذي يحدد الوضع الخاص للكتاب.......... 242 القانون رقم 39112 بتاريخ 32 أغسطس 3991، الذي يجيز للدولة

الغابونية الاقتراض بمبلغ يعادل 000.005.22 دولار أمريكي من البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية . 542 القانون رقم 39122 بتاريخ 21 أغسطس 3991، الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ 000.000.001 فرنك فرنسي من صندوق التنمية الفرنسي .... 542 القانون رقم 32 39 بتاريخ 21 أغسطس 3991، الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ أقصى يعادل

000.03 وحدة حسابية من البنك الأفريقي للتنمية . 642 القانون رقم 39142 بتاريخ 21 أغسطس 3991، الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ يعادل 000.023.51 دولار كندي من شركة توسيع الصادرات الكندية. 642

الجريدة الرسمية لجمهورية غابون أغسطس 3991 القانون رقم 52 39 بتاريخ 21 أغسطس 3991، الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ أقصى يعادل 000.008 وحدة حسابية من صندوق التنمية الأفريقي ....

642 القانون رقم 62 39 بتاريخ 21 أغسطس 3991، الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ أقصى يعادل 000.000.04 وحدة حسابية من البنك الأفريقي

للتنمية . ... 742 القانون رقم 72 39 بتاريخ 21 أغسطس 3991، الذي يجيز للدولة الغابونية الموافقة على قرض بمبلغ 000.000.6 فرنك فرنسي من مكتب البريد و الاتصالات من الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي ةيونباغلا ةلودلل زيجي يذلا ،1993 سطسغأ 12 خيراتب 93 28 مقر نوناقلا 247 ....

الموافقة على قرض بمبلغ 000.000.63 فرنك فرنسي

من الشركة الوطنية العقارية من الصندوق الفرنسي للتنمية. 742 القانون رقم 92 39 بتاريخ 21 أغسطس 3991، الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ أقصى يعادل 000.089 وحدة حسابية من صندوق التنمية الأفريقي ىلع قيدصتلا لمحي يذلا ،1993 سطسغأ 23 خيراتب 93 30 مقر نوناقلا 248 ....

المرسوم رقم 1 39 بتاريخ 51 أبريل 3991، الذي يحمل

إنشاء صندوق للتوسع والتنمية للشركات الصغيرة والمتوسطة أو الصناعات، وفقًا للقانون رقم 6 39 بتاريخ 41 يناير 3991 الذي يجيز لرئيس الجمهورية التشريع بمراسيم خلال فترة الانقطاع

البرلماني... 842 المجلس الوطني للاتصالات المرسوم رقم

ماظنلا ددحي يذلا ،1993 سطسغأ 24 خيراتب 1187

طبق على المجلس الوطني للاتصالات. 942 المرسوم رقم 8811 بتاريخ 42 أغسطس 3991، الذي يحدد تكوين مكتب الرئيس، تنظيم الخدمات واللجان المتخصصة للمجلس الوطني للاتصالات. 052 وزارة التعليم

القرار رقم 9 بتاريخ 91 أغسطس 3991، الذي يحمل تنظيم السنة السابعة في التعليم الثانوي. 252 وزارة المياه والغابات، والبيئة المرسوم

رقم 5021 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 03 أغسطس 3991، الذي يحدد المناطق الخاصة بالاستغلال الغابي..... 352 المرسوم رقم 6021 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 03 أغسطس 3991، الذي يحدد الشروط العامة والخاصة لدفاتر الشروط في مجال الاستغلال الغابي. 452 وزارة المناجم والطاقة و الموارد المائية المرسوم رقم ءاشنإ لمحي يذلا ،1993 سطسغأ 10 خيرات□ □ □ □ □ □ □ □ □ □1139

ترخيص للبحث عن الهيدروكربونات السائلة والغازية المسماة □كينغويري البحري □ رقم □4-051. والموافقة على عقد الاستكشاف و تقاسم الإنتاج المتعلق به. 852 المرسوم رقم 0411 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 01 أغسطس 3991، الذي يحمل إنشاء ترخيص للبحث عن الهيدروكربونات السائلة والغازية المسماة □ميبون البحري □ رقم □4 941، والموافقة على عقد الاستكشاف و تقاسم الإنتاج المتعلق به.

952 المرسوم رقم 2411 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 01 أغسطس 3991، الذي يحدد صلاحيات الرقابة على امتياز خدمة المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية المفوضة للبلديات في ليبرفيل وبورت-جانتي..... 062 المرسوم رقم 3411 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 01 أغسطس 3991، الذي يحمل تعيين المتعهد لإنتاج، ونقل وتوزيع المياه الصالحة للشرب و الطاقة الكهربائية..... 062 أعمال ذات طابع فردي □مختصر □ - مراسيم تحمل ترقية استثنائية في وسام النجمة الاستوائية وفي وسام الاستحقاق الوطني. 162 - مراسيم تحمل منح الجنسية الغابونية. 262

الجمعية الوطنية القانون رقم 39121، الذي يجيز التصديق على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، التي اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 02 نوفمبر 9891. قد ناقشت الجمعية الوطنية وأقرت؛ رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، يصدر القانون الذي يلي نصه: المادة الأولى:

يُسمح بالتصديق على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 02 نوفمبر 9891. المادة 2: سيتم تسجيل هذا القانون، ونشره وفقًا لإجراءات الطوارئ، وتنفيذه كقانون للدولة. تم في ليبرفيل، في 32 أغسطس 3991 بواسطة رئيس الجمهورية، رئيس الدولة إل حاج عمر بونغو رئيس الوزراء، رئيس الحكومة كازيمير أويي مبا وزير الشؤون الخارجية،

التعاون والفرانكوفونية باسكالين مفيرري بونغو القانون رقم 39131، الذي يجيز التصديق على الاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال. قد ناقشت الجمعية الوطنية وأقرت، رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، يصدر القانون الذي يلي نصه: المادة الأولى: يُسمح بالتصديق على الاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال. المادة 2: سيتم تسجيل هذا

القانون، ونشره وفقًا لإجراءات الطوارئ، وتنفيذه كقانون للدولة. تم في ليبرفيل، في 62 أغسطس 3991 بواسطة رئيس الجمهورية، رئيس الدولة إل حاج عمر بونغو رئيس الوزراء، رئيس الحكومة كازيمير أويي مبا وزير الشؤون الخارجية، التعاون والفرانكوفونية باسكالين مفيرري بونغو لوزير المياه والغابات والبيئة في مهمة، وزير الرقابة الحكومية، إصلاح القطاع شبه العام

والخصخصة، الذي يتولى النيابة بول بييوغيه القانون رقم 39141، الذي يجيز التصديق على المعاهدة التي تؤسس منظمة متكاملة لصناعة التأمين في الدول الأفريقية، الموقعة في ياوندي في 01 يوليو 2991. قد ناقشت الجمعية الوطنية وأقرت، رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، يصدر القانون الذي يلي نصه: المادة الأولى: يُسمح بالتصديق على المعاهدة التي تؤسس منظمة متكاملة لصناعة

التأمين في الدول الأفريقية، الموقعة في ياوندي في 01 يوليو 2991. تم في ليبرفيل، في 32 أغسطس 3991 بواسطة رئيس الجمهورية، رئيس الدولة إل حاج عمر بونغو رئيس الوزراء، رئيس الحكومة كازيمير أويي مبا وزير الشؤون الخارجية، التعاون والفرانكوفونية باسكالين مفيرري بونغو وزير المالية، الميزانية والمساهمات بول تونغوي القانون رقم 39161، المتعلق بحماية وتحسين

البيئة. قد ناقشت الجمعية الوطنية وأقرت؛ رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، يصدر القانون الذي يلي نصه: العنوان 1 الأحكام العامة المادة الأولى: تهدف هذه القانون إلى تحديد المبادئ العامة التي يجب أن تؤسس السياسة الوطنية في مجال حماية وتحسين البيئة.

 تهدف بشكل خاص إلى : 1 □ الحفاظ على الموارد

الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام 2 مكافحة التلوث والضرر 3 تحسين وحماية البيئة 4 تعزيز قيم جديدة وأنشطة توليد الإيرادات، مرتبطة بحماية البيئة 5 تنسيق التنمية مع الحفاظ على البيئة الطبيعية. المادة 2: البيئة، بمعنى هذا القانون، هي مجموعة العناصر
الطبيعية والاصطناعية، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تؤثر تفاعلاتها على البيئة المحيطة، وعلى الكائنات الحية، وعلى الأنشطة البشرية وتحدد رفاهية الإنسان. المادة 3: البيئة، كإطار لجميع الأنشطة البشرية، تشكل التراث الوطني الذي يتضمن حقوقًا وواجبات لكل المواطنين. تشكل حماية وتحسين البيئة مهمة ذات مصلحة عامة واهتمامًا يجب
أخذه بعين الاعتبار بشكل منهجي في الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. المادة 4: الوزير المسؤول عن البيئة يضمن احترام المبادئ الأساسية المحددة في المادة 1 أعلاه، التي تتطلب تطبيق سياسة: 1 لإدارة الموارد الطبيعية، لضمان حمايتها وإعادة تكوينها، لضمان استدامتها 2 لاستغلال عقلاني يسمح بالحفاظ على التوازنات بين العوامل الطبيعية
المختلفة للبيئة وتفاعلاتها مع ظروف البيئة 3 لحماية تتضمن تقنيات تحتوي على أجهزة غير ملوثة أو مضادة للتلوث 4 للتخطيط، وإدارة المناطق الحضرية والريفية مع التركيز على الوقاية من جميع الأضرار، وكذلك تنظيم متوازن للمساحة والسكن 5 للتدريب، والمعلومات، والبحث، والتوعية بهدف تعزيز مشاركة جميع المواطنين في تنفيذ هذه السياسة، وخاصة من خلال إنشاء
المؤسسات والهيئات المناسبة مثل جمعيات الدفاع عن البيئة. المادة 5: تشارك هيئات الدولة، والسلطات المحلية، والهيئات العامة، والمجموعات المذكورة أعلاه في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للبيئة، وفقًا للطرق المحددة في هذا القانون، والنصوص المأخوذة لتطبيقه، والأحكام القانونية والتنظيمية الأخرى المعتمدة في هذا المجال. العنوان الثاني الموارد الطبيعية المادة
6: تعتبر الموارد الطبيعية، بمعنى هذا القانون، العناصر التالية: - البحار والمحيطات - المياه القارية - التربة وما تحتها - الهواء - الحياة البرية والنباتية - المناطق المحمية. الفصل الأول البحار والمحيطات المادة 7: يتكون الوسط البحري والمحيطي من: - شاطئ البحر وموارده - المساحات البحرية والمحيطية التي تخضع للسيادة الإقليمية أو تحت الولاية الوطنية - مواردها البيولوجية وغير البيولوجية. المادة 8: سيتم إصدار نصوص تطبيقية لهذا القانون لمنع ومكافحة جميع الأفعال التي قد تؤثر سلبًا على الوسط البحري والمحيطي وقد تؤدي، على وجه الخصوص، إلى تلوث مياه البحار والمحيطات، والمخاطر على الصحة البشرية أو الأضرار للموارد البيولوجية، والحياة البرية والنباتية البحرية والمحيطية، والقيم الترفيهية وغيرها
من الاستخدامات المشروعة للوسط البحري والمحيطي. الفصل الثاني المياه القارية المادة 9: تتكون المياه القارية من: - المياه السطحية والمياه الجوفية - مجاري وأنهر الأنظمة البيئية المائية المختلفة - أي بناء موجود أو مرتبط بها. المادة 01: يجب إدارة المياه كما هي محددة في المادة 9 أعلاه بشكل عقلاني ومتوازن بهدف السماح بالتوفيق بين: - الحفاظ على جودتها -
توفير مياه الشرب للسكان - تلبية احتياجات الزراعة، والصناعة، ووسائل النقل وجميع الأنشطة البشرية ذات المصلحة العامة - الحفاظ على الحياة البيولوجية في الوسط المائي. المادة 11: لمنع ومكافحة تلوث المياه، يتخذ الوزير المسؤول عن البيئة التدابير اللازمة التي تتضمن على وجه الخصوص: 1 تحليل المياه بشكل منهجي لتحديد درجة تلوثها 2 إعداد قائمة بالمواد
الضارة أو الضارة التي يجب أن يكون إدخالها في المياه، بأي شكل من الأشكال، إما محظورًا أو خاضعًا لترخيص مسبق، وفقًا للشروط المحددة في النصوص السارية

أقفو ،لالغتساو ةنايص 3 نوباغلا ةيروهمجل ةيمسرلا ةديرجلا 1993 سطسغأ 233 - 27 ن للأحكام القانونية والتنظيمية المعتمدة في هذا المجال، المنشآت الخاصة بجمع وتخزين المياه 4 إخضاع الأعمال الخاصة بالاستكشاف، والتنقيب في البحر و على اليابسة لترخيص مسبق؛ يجب أن يكون هذا الترخيص مصحوبًا بتدابير تهدف إلى منع، وتخفيف، وإذا لزم الأمر، إصلاح الأضرار التي
تلحق بالوسط المائي، وفقًا للأحكام القانونية 5 اعتماد سياسة إدارة عقلانية ومتوازنة للموارد السمكية، بحيث يتم احترام قدرة تجديد المخزونات وفقًا للشروط المحددة في النصوص السارية. المادة 21: يُحظر إخلاء، أو إلقاء، أو حقن المياه الملوثة، أو النفايات، أو المخلفات، أو أي منتج آخر قد يؤثر سلبًا على الوسط المائي، وكذلك على جميع العناصر

والأجزاء المرتبطة
بها، أو أن يؤدي إلى مخاطر وأضرار لكل من الصحة البشرية وللموارد البيولوجية وغير البيولوجية. ومع ذلك، لا يمكن إجراء إخلاء، أو إلقاء، أو حقن المياه الملوثة، أو النفايات، أو المخلفات، أو أي منتج آخر في المياه الخاضعة للحماية، وكذلك استغلال الأنشطة الاقتصادية التي قد تغير نظام التدفق أو جودة المياه إلا إذا كانت هذه العمليات والأنشطة تتوافق مع المعايير
القانونية وتنفذ وفقًا لترخيص أو وفقًا للتعليمات الصادرة عن الوزارة المسؤولة عن البيئة. سيتم تحديد المعايير المنصوص عليها في الفقرة 2 أعلاه من خلال اللوائح. الفصل الثالث التربة وما تحتها المادة 31: من أجل ضمان حماية التربة، وما تحتها والموارد الطبيعية الموجودة فيها، من المهم احترام الاستخدام العقلاني والمستدام للأراضي وتدابير حماية التربة. تتم
الأعمال الجيولوجية لاستخراج المواد المعدنية واستغلال هذه الموارد وفقًا للأحكام القانونية والتنظيمية. المادة 41: يجب أن تتم الأنشطة البشرية، بما في ذلك الأعمال الزراعية والغابية، وأعمال الاستكشاف، والتنقيب واستغلال المناجم والمحاجر، والمواقع الصناعية الزراعية الحيوانية، والثقافية وفقًا للشروط البيئية المناخية، وكذلك الأحكام الواردة في النصوص
السارية. يجب على مستخدمي الأراضي، بأي صفة كانت، تنفيذ، وفقًا للتقنيات المعتمدة من قبل الهيئات المختصة، أعمالاً لمنع ومكافحة التآكل، والانزلاقات الأرضية، وزيادة الرطوبة، والفيضانات وأي شكل آخر من الكوارث. المادة 51: يُحظر إيداع، أو إلقاء، أو تصريف أو توزيع النفايات أو المخلفات الصلبة، أو السائلة أو الغازية، أو أي مادة أخرى قد تلوث التربة، في أماكن
غير تلك المخصصة حصريًا لهذا الغرض بموجب النصوص السارية. المادة 61: يجب على مستخدمي المبيدات أو المواد الكيميائية الضارة استخدامها بشكل عقلاني، كوسيلة لمكافحة الأمراض، والحشرات الضارة وكذلك تعزيز خصوبة التربة. المادة 71: يجب على الموزعين، ومستخدمي المبيدات أو المواد الكيميائية الأخرى ذات التأثير الضار أن يبيعوا ويستخدموا فقط المنتجات التي تدخل في
التصنيف المعتمد قانونيًا من قبل الهيئات المختصة. المادة 81: يجب على مستغلي الموارد الطبيعية أن يأخذوا بعين الاعتبار: 1 استخدام الطرق المناسبة لضمان تجديد هذه الموارد أو الحفاظ على نسبة معقولة بين حجم الاحتياطيات المتاحة وحجم الاحتياطيات التي سيتم استغلالها 2 اعتماد التدابير اللازمة لمنع تدهور البيئة الناتج عن أعمال استخراج المواد، وكذلك استقرار
الأراضي للبناء والمواقع الاقتصادية الأخرى، وأي تأثير آخر قد يضر بالصحة البشرية. المادة 91: يُحظر إلقاء، أو إخلاء، أو حقن المخلفات الصلبة، أو السائلة أو الغازية أو أي مادة أخرى قد تلوث أو تغير الموارد الطبيعية. الفصل الرابع الهواء المادة 02: من أجل الحفاظ على جودة الهواء ضد أي شكل من أشكال التلوث الذي قد يضر بالنظم البيئية، والصحة والبيئة المبنية،
يُلزم: 1 المنشآت الصناعية، والبائعين ومستخدمي المركبات والآلات ذات المحركات ببناءها، وتجهيزها، واستغلالها، واستخدامها أو صيانتها بطريقة تقلل أو تتجنب تلوث الهواء 2 الهيئات والمنظمات المختصة بتوزيع العوامل الاقتصادية وغيرها، التي قد تضر بجودة الهواء، حصريًا في المناطق التي تكون فيها عواقب التلوث أقل 3 على أي وكيل اقتصادي أو مستخدم تجنب إصدار
أي مادة ملوثة في الهواء، بما يتجاوز الحدود التنظيمية، مثل الدخان، والغبار أو الغازات السامة. المادة 12: سيتم إصدار نصوص تطبيقية بموجب هذا القانون تحدد شروط تنفيذ المادة 02 أعلاه. الفصل الخامس الحياة البرية والنباتية المادة 22: تتم إدارة الحياة البرية والنباتية بشكل عقلاني ومتوازن، مع الأخذ بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ضرورة تجنب الإفراط في
استغلالها أو انقراضها، والحفاظ على التراث الجيني وضمان الحفاظ على التوازنات البيئية، وفقًا للنصوص السارية.

432 - ن 72 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون أغسطس 3991 المادة 32: الأنشطة الصناعية، الحضرية، الزراعية، التعدينية، السياحية أو غيرها، التي قد تؤثر على الحياة البرية والنباتية، أو تؤدي إلى تدمير موائلها الطبيعية، إما محظورة، أو تخضع لترخيص مسبق من الوزير المسؤول عن البيئة، وفقًا للشروط المحددة في النصوص السارية و التدابير المتخذة بموجب هذا القانون.
المادة 42: من أجل ضمان شروط الترخيص، والترفيه، والسياحة، وتحسين المناظر الطبيعية و تحسين جودة الهواء،

يجب أن يتم تصميم المساحات الخضراء داخل وحول المناطق، والمساكن، والمباني وفقًا لخطط الاستخدام الإقليمي.
المادة 52: الأنواع الحيوانية والنباتية النادرة أو المهددة بالانقراض، وكذلك مواطنها الطبيعية، تخضع لحماية معززة.
استغلالها، وتداولها أو تصديرها
تخضع للتنظيم. استخدامه لأغراض البحث العلمي إما محظور، أو يخضع لترخيص مسبق، وفقًا للنصوص السارية.
التدابير المتخذة بموجب هذا القانون والنصوص السارية تحدد قائمة هذه الأنواع الحيوانية والنباتية المحمية، وكذلك طرق حمايتها والحفاظ على مواطنها. المادة 62: إدخال الأنواع الحيوانية أو النباتية الغريبة التي تعتبرها السلطات المختصة قد تؤثر على الأنواع
الحيوانية أو النباتية المحلية، إما محظور، أو يخضع لترخيص مسبق، وفقًا للتدابير القانونية. الفصل السادس المناطق المحمية المادة 72: يمكن تحديد أي جزء من الأراضي الوطنية المكونة من منطقة أرض أو ماء وتظهر أهمية خاصة من الناحية البيئية، أو الأثرية، أو العلمية، أو الجمالية، أو الثقافية أو الاجتماعية والاقتصادية، وإعلانها منطقة محمية، بحيث يتم الحفاظ على
سلامتها. إن إنشاء وتحديد المناطق المحمية يخضع لنصوص تشريعية. المادة 82: يمكن أن تظهر المناطق المحمية بأشكال متنوعة، بما في ذلك: 1 الحدائق الوطنية، والحدائق الطبيعية، والمحميات الطبيعية كما هو محدد في المواد 23 إلى 04 من القانون ن 1 28 بتاريخ 22 يوليو 2891 المعروف بقانون التوجيه في مجال المياه و الغابات؛ 2 المعالم الطبيعية والمواقع، ومزارع
الثقافة البحرية، ومحطات تربية الأسماك، والحدائق البحرية، ومحطات البحث العلمي، والمحميات الحيوية المكونة من جمعيات النباتات، وأشكال التضاريس، وأنواع من النباتات والحيوانات النادرة أو المهددة بالانقراض، من خلال الحفاظ عليها يمكن الحفاظ على سلامة الجمال الطبيعي أو الحفاظ على النوع. المادة 92: من أجل حماية المناطق والحفاظ على سلامتها، يُحظر القيام
بأنشطة قد تؤدي إلى تدهور أو تعديل المظهر الأصلي للمناظر الطبيعية، أو هيكل الحياة البرية والنباتية، أو التوازن البيئي، إلا بترخيص استثنائي من الهيئة القانونية المختصة. العنوان الثالث التلوث والإزعاجات المادة 03: بمعنى هذا القانون، تشير مصطلحات التلوث والإزعاجات إلى جميع العوامل التي تؤدي أو يمكن أن تؤدي إلى تدهور البيئة وحرمان السكان من ظروف الحياة
والعمل الصحية أو المريحة. المادة 13: بمعنى المادة 03 أعلاه، يمكن اعتبار العوامل المحتملة للتلوث والإزعاجات: - النفايات؛ - المواد الخطرة؛ - الضوضاء والاهتزازات؛ - المنشآت المصنفة؛ - تدهور الجمالية البيئية؛ - الروائح؛ - الدخان والغبار؛ - الأضواء. الفصل الأول النفايات المادة 23: تعتبر النفايات بمعنى هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه: - المصارف؛ -
النفايات المنزلية؛ - النفايات الصناعية. المادة 33: من أجل الحفاظ على الصحة وجودة البيئة، يمكن للوزير المسؤول عن البيئة، بالتنسيق مع الوزارات المعنية، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان النظافة، والصحة العامة، وتطهير المنشآت البشرية، وفقًا للتشريعات السارية والنصوص التطبيقية لهذا القانون. المادة 43: تهدف التدابير المنصوص عليها في المادة 33 أعلاه إلى
تحديد الشروط التي يجب أن تتم بها جمع، وجمع، ومعالجة، والتخلص من المصارف من مصادر متنوعة والنفايات من جميع الأنواع. المادة 53: أي تصريف، في البيئة الطبيعية، من المصارف التي قد تضر بالصحة أو تؤثر على جودة البيئة، إما محظور، أو يخضع لترخيص مسبق، وفقًا للشروط المحددة في التدابير المتخذة لتطبيق هذا القانون. المادة 63: يجب جمع النفايات من جميع الأنواع
من أصل: صناعي، زراعي، حرفي، معدني، تجاري، حضري أو غيره، يجب أن يتم جمعها، وجمعها، ومعالجتها بشكل يهدف إلى القضاء أو تقليل آثارها الضارة على الصحة، والموارد الطبيعية وجودة البيئة.

أغسطس 3991 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون ن 72 - 532 المادة 73: يجب أن يتم جمع، وفرز، وتخزين، ونقل، واسترداد، وإعادة استخدام، وإعادة تدوير أو التخلص من النفايات وفقًا للتشريعات السارية والنصوص التطبيقية لهذا القانون. المادة 83: يجب أن تُقام مواقع التخلص من النفايات، وتُجهز وتُراقب بطريقة تهدف إلى القضاء أو تقليل آثارها على الصحة، والموارد
الطبيعية وجودة البيئة، وفقًا للتشريعات السارية والنصوص التطبيقية لهذا القانون. المادة 93: من أجل تقليل جودة النفايات المنتجة من الأنشطة البشرية، يُشجع اللجوء إلى التقنيات وعمليات التصنيع والتحويل التي تنتج نفايات قليلة،

وفقًا للشروط المحددة في التدابير المتخذة لتطبيق هذا القانون. الفصل الثاني المواد الخطرة المادة 04: أي مادة خطرة، بما في ذلك
المنتجات الكيميائية والمواد المشعة التي تكون ضارّة، أو سامة أو ذات تركيز قد يضر بالصحة أو يؤثر على الموارد الطبيعية أو جودة البيئة، تخضع للرقابة والمراقبة من قبل الوزير المسؤول عن البيئة، وفقًا للتشريعات السارية والتدابير المتخذة لتطبيق هذا القانون. المادة 14: تحدد التدابير المنصوص عليها في المادة 04 أعلاه، بما في ذلك: 1 قائمة المواد الخطرة التي
يُحظر استيرادها، أو تصنيعها، أو تداولها، أو تخزينها، أو تداولها، أو استخدامها أو تصريفها في البيئة الطبيعية، أو تخضع لترخيص مسبق من الوزير المسؤول عن البيئة. 2 طرق الرقابة، والمراقبة و ترخيص المواد الخطرة؛ 3 الاحتياطات الواجب اتخاذها عند التعامل، والمناولة، والنقل، والتخزين واستخدام المواد الخطرة المصرح بها. المادة 24: لا يمكن للوزير المسؤول عن
البيئة ترخيص استغلال المواقع الصناعية، الحرفية والتجارية إلا إذا كانت الوحدات المعنية مزودة بمنشآت أو أجهزة تسمح بتنقية وتحيد المواد الخطرة. المادة 34: يُحظر تداول وسائل النقل التي توزع مواد ملوثة تتجاوز الحدود التنظيمية. الفصل الثالث الضوضاء والاهتزازات المادة 44: يُحظر إنتاج ضوضاء ذات شدة تتجاوز الحدود المحددة بموجب المعايير القانونية أو
التنظيمية. المادة 54: يجب أن تُبنى المؤسسات، والمنشآت، والمباني، والأعمال، والمشاريع، والمركبات والأجهزة العامة أو الخاصة، وتُجهز، وتُستخدم، وتُحافظ عليها بطريقة تهدف إلى القضاء أو تقليل الضوضاء والاهتزازات التي تسببها أو التي قد تؤدي، بسبب شدتها، إلى إزعاج الجوار، أو الإضرار بالصحة أو التأثير على جودة البيئة، وفقًا للنصوص السارية. المادة 64: تحدد
التدابير المنصوص عليها في المادة 54 أعلاه، بما في ذلك، مستويات الضوضاء التي لا يجب تجاوزها وتتضمن أنظمة القياس ووسائل الرقابة التي يجب تنفيذها لضمان احترام الحدود المقبولة. الفصل الرابع المنشآت المصنفة المادة 74: تُصنف المنشآت العامة أو الخاصة، الصناعية، الزراعية، التعدينية، الحرفية، التجارية أو غيرها التي قد تسبب إزعاجًا للجوار، أو تضر بالصحة أو
تؤثر على جودة البيئة، في تصنيف يتم تحديده بموجب النصوص التطبيقية لهذا القانون. المادة 84: تُخضع المنشآت المصنفة التي يتم تحديد تصنيفها في المادة 7 أعلاه: 1 إما لترخيص مسبق من الوزير المسؤول عن البيئة، إذا كانت تمثل عيوبًا خطيرة للصحة، وجودة البيئة أو راحة الجوار؛ 2 أو لإعلان مسبق معتمد من الوزير المسؤول عن البيئة، عندما لا تمثل عيوبًا خطيرة ولكن
يجب، بسبب طبيعة أنشطتها أو مكانها، الالتزام بالتنظيم العام المحدد لضمان حماية البيئة وراحة الجوار. المادة 94: يُمنح الترخيص المنصوص عليه في المادة 84 أعلاه بعد دراسة الأثر التي تتم وفقًا للتدابير المنصوص عليها في المواد 76 إلى 17 من هذا القانون، والنصوص المتخذة لتطبيقه. المادة 05: يجب على الأشخاص الطبيعية أو المعنوية، مالكي أو مستغلي المنشآت
المصنفة، الامتثال لأحكام المادة 36 أدناه، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ومكافحة التلوث والإزعاجات الناجمة عن منشآتهم. المادة 15: يُلزم المسؤولون عن المنشآت المصنفة الموجودة عند دخول هذا القانون حيز التنفيذ بالامتثال لأحكامه في المواعيد و وفقًا للطرق المحددة بموجب التدابير المتخذة لتطبيقه. المادة 25: يجب على المنشآت المصنفة، التي تخضع لترخيص
مسبق، أن تتوفر، وفقًا للشروط المحددة في النصوص التطبيقية لهذا القانون، على خطة طوارئ تهدف، في حالة وقوع حادث، إلى ضمان إخطار السلطات العامة و السكان المجاورين، وتسهيل إخلاء الأفراد والسماح بتنفيذ الوسائل اللازمة للحد من الكارثة.

632 - ن 72 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون أغسطس 3991 الفصل الخامس تدهور الجمالية البيئية المادة 35: يُفهم من هذه القانون أن تدهور الجمالية البيئية يشمل جميع الأفعال التي تهدف إلى الإساءة إلى البيئة، بأي شكل ومن أي درجة كانت، وخاصة من خلال: 1 تلويث الجدران، والأسطح أو الواجهات للمباني، والمعالم، أو غيرها 2 إظلام، احتلال مسيء، ازدحام و
ي ب ل اب ةفلكملا ةرازولا وفظوم موقي :54 ةدامل ا .ةمءاعل ا نكامألاو رورمل ا قرط
المخول لهم، بتقييم الواقع ودرجة التدهور. المادة 55: لضمان حماية وصون جمالية البيئة، يُلزم كل شخص طبيعي أو

معنوي معني: 1 بتنفيذ البناء وفقًا للخطط العقارية واحترام قواعد التخطيط العمراني 2 بمكافحة جميع أشكال التلوث والإزعاج الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية
والاجتماعية، وكذلك العمليات البيولوجية 3 بتحديد تقسيمات الأراضي الحضرية والريفية بشكل عقلاني 4 بتبني تدابير حماية مناسبة، تنطبق على مناطق السكن أو المناطق المخصصة للأنشطة الصناعية أو السياحية ومرافق تخزين النفايات والفضلات 5 بتزويد جميع التجمعات الحضرية والريفية بمحطات لمعالجة المياه الملوثة وضمان صيانتها وتكييفها مع تطور الاستخدامات. الفصل
السادس الروائح المادة 65: يجب إزالة الروائح الكريهة قدر الإمكان. المادة 75: من أجل منع ومكافحة الروائح والتلوث الجوي، يجب اتخاذ تدابير وفقًا لأحكام هذا القانون والنصوص السارية. المادة 85: تحدد التدابير المنصوص عليها في المادة 75 أعلاه، على وجه الخصوص: خصائص المعدات الصحية الفردية والجماعية المسموح بها، شروط إنشاء وفتح المكبات العامة أو الخاصة،
وكذلك شروط ممارسة أي نشاط قد يؤدي إلى انبعاث روائح كريهة. الفصل السابع الدخان والغبار المادة 95: يُحظر في أي مؤسسة، سكن، تجمع، إنتاج الغبار، والدخان الكثيف، وخاصة السخام، البخار، وبشكل عام، جميع الانبعاثات والإفرازات التي قد تضر بالصحة وراحة الجوار بما يتجاوز الحدود المحددة بموجب اللوائح. الفصل الثامن الأضواء المادة 06: يُحظر استخدام مصادر الضوء
ذات الإشعاعات الضارة، دون احترام شروط حماية الصحة والبيئة. المادة 16: ستحدد الأحكام المتخذة بموجب هذا القانون والنصوص السارية طبيعة هذه الإشعاعات. العنوان الرابع الأحكام العامة المادة 26: التلوثات والإزعاجات، وكذلك جميع العوامل الأخرى لتدهور البيئة المذكورة في هذا القانون، تخضع للأحكام الفنية والجنائية المنصوص عليها في المواد 36 إلى 39 أدناه.
الفصل الأول الأحكام الفنية المادة 36: تحدد الأحكام المتخذة بموجب هذا القانون: 1 المعايير التي يجب احترامها لضمان الحفاظ على جودة البيئة 2 المعدات المخصصة لتحليل، ومنع، وتخفيف وتقليل التأثيرات الضارة على البيئة 3 موضوع دراسات الأثر وخطط الطوارئ التي يجب تنفيذها. المادة 46: يتم تحديد معايير جودة البيئة مع الأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، حالة
البيئات المستقبلة وقدرتها على التنظيف الذاتي. المادة 56: يمكن إصدار معايير جودة أكثر صرامة من المعايير السارية بهدف حماية المناطق المعرضة بشدة للتلوث، أو لضمان الحفاظ على البيئات الطبيعية الهشة بشكل خاص. المادة 66: لتسهيل وضع وتحديث معايير الجودة، ولضمان مراقبة تطبيقها، يتم إنشاء شبكات مراقبة مستمرة للبيئة، وفقًا للنصوص السارية. المادة 76: يجب أن
تخضع الأعمال، والمشاريع أو التعديلات الصناعية، والزراعية، والحضرية، والريفية، والتعدينية أو غيرها، التي تقوم بها السلطات العامة والشركات العامة أو الخاصة، والتي قد تؤدي، بسبب حجمها أو تأثيراتها البيئية، إلى الإضرار بالبيئة، لدراسة أثر مسبقة تُعرض على وزير البيئة، وذلك وفقًا للتشريعات السارية والنصوص المتخذة بموجب هذا القانون.

أغسطس 3991 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون ن 72 - 732 المادة 86: دراسة الأثر هي أداة تحليل وتوقع تهدف إلى تحديد وتقييم وتجنب التأثيرات الضارة، المباشرة وغير المباشرة، لمشاريع الأعمال، والمشاريع أو التعديلات على الصحة، وجودة البيئة، والموارد الطبيعية والتوازنات البيئية. المادة 96: تحدد النصوص المنصوص عليها في المادة 76 أعلاه، على وجه الخصوص: 1
قائمة فئات الأعمال، والمشاريع أو التعديلات الخاضعة لالتزام دراسة الأثر 2 طرق إعداد، ومراقبة ونشر دراسة الأثر.
المادة 07: تشترط دراسة الأثر إصدار ترخيص التشغيل؛ ومع ذلك، لا يُطلب ذلك إذا اعتبر وزير البيئة أن نطاق ومدة العملية، وكذلك الطرق الفنية المستخدمة لا تؤدي إلى آثار ضارة كبيرة على البيئة. المادة 17: يمارس وزير البيئة رقابة منتظمة للتحقق من
احترام الشروط التي يتضمنها الترخيص المنصوص عليه في المادة 07 أعلاه؛ ويمكنه تعليق أو سحب الترخيص إذا لزم الأمر. المادة 27: لمواجهة الحالات الحرجة التي تسبب أضرارًا جسيمة للصحة، أو الموارد الطبيعية أو جودة البيئة، مثل التسربات النفطية أو الحوادث الكيميائية، يجب إعداد خطط طوارئ بالتعاون مع الوزارات المعنية، وفقًا للتشريعات السارية والأحكام المتخذة
بموجب هذا القانون. المادة 37: يجب أن تتضمن خطط الطوارئ المنصوص عليها في المادة 27 أعلاه، في المقام الأول، الإجراءات المناسبة للتعامل مع الحوادث التي قد تؤدي إلى التلوث أو خطر التلوث ذو الآثار الضارة. المادة 47: نظرًا لأن

خطط الطوارئ ضرورة ملحة، يجب على وزير البيئة: 1 التأكد من أن المشغلين يتخذون التدابير الفعالة لجعلها قابلة للتنفيذ 2 إلزام
المشغلين بإعدادها، وإذا لزم الأمر، اتخاذ تدابير فعالة ومناسبة وفقًا للنصوص السارية والأحكام المتخذة بموجب هذا القانون 3 أن يكون على علم دائم بطبيعة وجودة التدابير 4 اتخاذ العقوبات المناسبة ضد المشغلين الذين لم يحترموا التدابير المقررة. المادة 57: تتعلق الأحكام المنصوص عليها في المادة 47 أعلاه، على وجه الخصوص، بمحتوى، وطرق إعداد، وشروط تنفيذ
خطط الطوارئ. الأحكام الجنائية المادة 67: يتم رصد الانتهاكات للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ونصوصه التطبيقية من قبل الموظفين المخولين من إدارة البيئة، من قبل جميع ضباط الشرطة القضائية أو من قبل أي موظفين آخرين مخولين قانونيًا، وخاصة أولئك من المجالات، والسجل العقاري، والتخطيط العمراني، والأشغال العامة، والمياه والغابات، والملاحة التجارية أو
المناجم. المادة 77: يُعتبر الموظفون من إدارة البيئة المذكورون في المادة 67 أعلاه ضباط شرطة قضائية ذوي اختصاص خاص؛ لهذا الغرض، لممارسة وظائفهم بشكل قانوني، يجب عليهم أداء اليمين أمام السلطة القضائية المختصة بناءً على طلب وزير البيئة. تحدد اللوائح طرق وشروط صحة هذا اليمين. المادة 87: لأغراض رصد الانتهاكات للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ونصوصه
التطبيقية، يُخول الموظفون المنصوص عليهم في المواد 67 و77 أعلاه: 1 إجراء جميع الفحوصات، والمراقبات، والتحقيقات، والتفتيشات، وأخذ العينات، والتحليلات، والمصادرات، اللازمة لضمان احترام التدابير المتعلقة بالبيئة 2 طلب، عند الحاجة، مساعدة أو رأي الأشخاص الذين يمكن أن تكون خبرتهم أو كفاءتهم مفيدة 3 تلقي شهادة من أي شخص يمكن أن تساعد معلوماته في
تقدم التحقيق 4 طلب مساعدة القوة العامة. المادة 97: تُسجل كل انتهاك يتم رصده في محضر رسمي. تعتبر المحاضر صحيحة حتى إثبات العكس لعدم وجود أو عدم دقة الوقائع المذكورة، أو لأي سبب آخر من عدم الانتظام. المادة 08: يجب إرسال كل محضر رسمي إلى الخدمة المختصة بوزارة البيئة على الفور، التي تقوم بإخطار المخالف؛ ويكون للمخالف مهلة 02 يومًا من تاريخ الإخطار
للطعن في المحضر الذي، بعد هذه المهلة، يحتفظ بصلاحيته. في حالة الطعن ضمن المهلة المحددة أعلاه، يتم فحص الشكوى من قبل الخدمة المختصة بوزارة البيئة، التي يمكن أن تقبلها أو ترفضها. إذا كانت الشكوى صحيحة، يتم تصنيف المحضر دون متابعة؛ في الحالة المعاكسة، يتم التصرف كما هو موضح في المواد 18 وما يليها: المادة 18: دون الإخلال بالامتيازات المعترف بها
للنيابة العامة، يُكلف الموظفون المصرح لهم من إدارة البيئة، في المصلحة العامة، بملاحقة الانتهاكات المرتكبة في مجال الإضرار بالبيئة. المادة 28: دون الإخلال بحق النيابة العامة في الملاحقة، يمكن أن يتم تحريك الدعوى العامة من قبل الجمعيات المدافعة عن

832 - ن 72 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون أغسطس 3991 البيئة، المنظمات غير الحكومية، السلطات المحلية أو المجتمعات القروية. المادة 38: لا يمكن أن تتم عملية البحث والتحقق من المخالفة، واستيلاء وسائل الإثبات في المساكن وملاحقها إلا وفقًا للأشكال المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية، وبحضور شاهدين. المادة 48: يمكن استيلاء الأشياء التي تشكل عناصر
الإثبات أو بداية الإثبات، وهي قابلة للإرجاع إلى مالكها مقابل دفع تكاليف الحفظ المحتملة؛ وإذا كانت تشكل خطرًا على البيئة، يمكن تدميرها من قبل إدارة البيئة، على نفقة المخالف. المادة 58: باستثناء الأحكام الواردة في المواد السابقة، تطبق قواعد قانون الإجراءات الجنائية على الملاحقة والحكم في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة
لتطبيقه. المادة 68: يعاقب بغرامة تتراوح بين 0003 فرنك و 00042 فرنك وبالسجن من 5 إلى 03 يومًا، أو بإحدى العقوبتين فقط، أولئك الذين يرتكبون: 1 التخلي، أو الإلقاء، أو الحقن، في أي مكان غير مناسب، للنفايات المنزلية أو أي مواد أخرى، المنصوص عليها في المواد 13 و23 من هذا القانون؛ 2 إصدار روائح كريهة منصوص عليها في المادة 65 من هذا القانون؛ 3 إصدار
ضوضاء واهتزازات تتجاوز الكثافات الطبيعية المنصوص عليها في المادة 44 من هذا القانون. المادة 78: يعاقب بغرامة تتراوح بين 00052 فرنك و 000052 فرنك وبالسجن من 54 يومًا إلى 3 أشهر، أو بإحدى العقوبتين فقط، المخالفات

التالية: 1 عدم احترام شروط استخدام الأرض، والطبقات السفلية ومواردها كما هو منصوص عليه في الأحكام الواردة في المواد 31 و41 و81 و91 أعلاه؛
2 عدم احترام الأحكام المنصوص عليها في المادة 02 أعلاه، للحفاظ على جودة الهواء ضد أي شكل من أشكال التلوث؛
3 عدم احترام الأحكام الواردة في المادة 11، الفقرة 4 أعلاه، بشأن الأعمال الخاضعة لترخيص مسبق في مجال الحماية، والاستكشاف و الاستغلال في البحر و على اليابسة ؛ 4 أي عرقلة لتنفيذ المهمة والوظائف الموكلة بموجب المواد 67 و77 و87 أعلاه لوكلاء
الوزارة المكلفة بالبيئة، وكذلك لجميع الوكلاء المخولين، دون الإخلال بأحكام المواد 751 وما يليها من القانون الجنائي؛ 5 عدم احترام الأحكام الواردة في المادة 35 أعلاه فيما يتعلق بالمساس بالجمالية البيئية؛ 6 عدم احترام الأحكام الواردة في المادة 92 من هذا القانون، المتعلقة بالمناطق المحمية؛ 7 إلقاء الملوثات دون الترخيص المسبق المنصوص عليه في المادة
53 من هذا القانون، أو بجهل بالشروط المفروضة بموجب هذا الترخيص؛ 8 عدم احترام الأحكام الواردة في المواد 63 إلى 83 من هذا القانون، المتعلقة بالنفايات؛ 9 عدم احترام الأحكام المتعلقة بإعداد دراسة الأثر وخطط الطوارئ كما هو منصوص عليه في المواد 76 و96 و27 من هذا القانون؛ 01 عدم احترام الأحكام الواردة في المواد 95 و06 المتعلقة بالدخان، والغبار،
والأضواء. المادة 88: يعاقب بغرامة تتراوح بين 000052 إلى 0000002 فرنك وبالسجن من ثلاثة إلى ستة أشهر، أو بإحدى العقوبتين فقط، المخالفات التالية: 1 أي عمل يؤدي إلى تغيير، بمعنى المواد 21 و91 أعلاه، جودة المياه، وكذلك الموارد الطبيعية الأخرى؛ 2 استخدام، بيع المبيدات أو مواد كيميائية أخرى ذات آثار ضارة، مع تجاهل المادة 71 من هذا القانون؛ 3 إلقاء
الملوثات الخاضعة لحظر الإلقاء المنصوص عليه في المادة 53 أعلاه؛ 4 عدم احترام شروط الترخيص المسبق المنصوص عليها في المادة 84 من هذا القانون في مجال استغلال المنشآت المصنفة؛ 5 عدم احترام الأحكام المنصوص عليها في المادة 15 من هذا القانون، المتعلقة بالمنشآت القائمة. في الحالة المنصوص عليها في الفقرة 5 أعلاه، يحدد حكم الإدانة، تحت طائلة غرامة، مهلة
جديدة يتعين على المسؤولين عن المنشآت المصنفة القائمة الالتزام بها وفقًا لأحكام هذا القانون. بعد انقضاء هذه المهلة، يصدر المحكمة قرارًا بإغلاق مؤقت أو نهائي للمنشأة التي بقيت في حالة مخالفة. المادة 98: يعاقب بغرامة تتراوح بين 0000002 إلى 00000005 فرنك وبالسجن من ستة أشهر إلى سنتين، أو بإحدى العقوبتين فقط، المخالفات التالية: 1 استغلال منشأة مصنفة،
خاضعة لإجراء تعليق أو إغلاق صدر بموجب المادة 88 أعلاه؛ 2 عدم احترام الأحكام الواردة في المواد 04 و14 من هذا القانون، المتعلقة بالمواد الخطرة؛ 3 عدم احترام معايير جودة البيئة والأحكام المتعلقة بالمعدات المنصوص عليها في المواد 36 إلى 56 من هذا القانون؛ 4 عدم احترام الأحكام المتخذة بموجب المادة 11، الفقرة 2 من هذا القانون، المتعلقة بإدخال مواد
ضارة محظورة أو خاضعة لترخيص مسبق في المياه. المادة 09: يتم متابعة ومعاقبة المخالفات غير المنصوص عليها في هذا القانون المتعلقة بحماية البيئة البحرية والساحلية، والحياة البرية، والنباتات والمناطق المحمية الأخرى وفقًا للتشريعات السارية في هذه المجالات. المادة 19: في حالة العودة إلى الجريمة المثبتة قضائيًا، يتم مضاعفة العقوبات المنصوص عليها في المواد
78 إلى 09 أعلاه. المادة 29: دون الإخلال بالعقوبات الجنائية المذكورة أعلاه، يمكن أن تؤدي المخالفات لهذا القانون إلى اتخاذ تدابير إدارية، وفقًا للشروط المحددة بواسطة اللوائح.

أغسطس 3991 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون ن 72 - 932 المادة 39: يتم تحصيل الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون، وكذلك النصوص المتخذة لتطبيقه كما هو الحال في مجال التسجيل. العنوان الخامس الأحكام النهائية المادة 49: سيتم اتخاذ النصوص اللازمة لتطبيق هذا القانون حسب الحاجة. المادة 59: يتم إلغاء جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون. المادة 69:
سيتم تسجيل هذا القانون، ونشره وفقًا لإجراءات الطوارئ وتنفيذه كقانون للدولة. تم في ليبرفيل، في 62 أغسطس 3991 من قبل رئيس الجمهورية، رئيس الدولة الحاج عمر بونغو رئيس الوزراء، رئيس الحكومة كازيمير أويي مبا لوزير المياه والغابات، الصيد والبيئة، وزير الرقابة الحكومية، إصلاح القطاع شبه العام والخصخصة بول بييوغ مبا وزير العدل،

حارس الأختام سيرج مبا بيكال
وزير المالية، الميزانية والمساهمات بول تونغوي القانون ن 91 39، الذي يحمل تعديل وإلغاء بعض المواد من القانون الجنائي. اجتمعت الجمعية الوطنية ووافقت؛ رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، يروج القانون الذي يتبع نصه: المادة الأولى: يتم استبدال مصطلحات الأشغال الشاقة المدرجة في القانون الجنائي، وكذلك في نصوص أخرى خاصة، بمصطلحات الحبس الجنائي . المادة 2: تم
تعديل عنوان الفصل الثاني من الكتاب الأول: عن التواطؤ ليصبح الآن: عن المتواطئ والمحرض . المادة 3: تم تعديل المواد 5، 41، 14، 62، 05، 15، 25، 802، 902، 142، 652، 752، 072 و333 لتصبح كما يلي: المادة 5
الجديدة : لا يمكن معاقبة أي جريمة، أو جنحة، أو مخالفة بعقوبات لم تكن قد صدرت بموجب القانون أو اللوائح قبل ارتكابها. تطبق القوانين أو اللوائح الأقل
صرامة، اعتبارًا من تاريخ سريانها، على الأفعال التي لم يتم الحكم عليها بشكل نهائي. تكون قوانين تنظيم القضاء، والاختصاص، والإجراءات نافذة على الفور، حتى على القضايا الجارية، طالما لم يتم إصدار حكم في الموضوع في الدرجة الأولى. تتوقف العقوبة عن التنفيذ عندما تكون قد صدرت لخلاف يتعلق بمخالفة ألغتها قانون أو لائحة لاحقة على الحكم.
المادة 41 الجديدة :
يمكن استخدام الأشخاص المدانين بالسجن أو الحبس الجنائي في أعمال ذات منفعة عامة أو خاصة، وفقًا للتشريعات المتعلقة بالعمل العقابي. المادة 62 الجديدة : يتم تنظيم مدة الحبس الاحتياطي كما يلي: - ثمانية أيام عندما لا تتجاوز الغرامة والإدانات المالية 00052 فرنك؛ - خمسة عشر يومًا عندما تتجاوز 00052 فرنك، ولا تتجاوز 00005 فرنك؛ - شهر عندما تتجاوز 00005
فرنك، ولا تتجاوز 000001 فرنك؛ - شهرين عندما تتجاوز 000001 فرنك، ولا تتجاوز 000002 فرنك؛ - ثلاثة أشهر عندما تتجاوز 000002 فرنك، ولا تتجاوز 000004 فرنك؛ - ستة أشهر عندما تتجاوز 000004 فرنك، ولا تتجاوز 000008 فرنك؛ - تسعة أشهر عندما تتجاوز 000008 فرنك، ولا تتجاوز 0000061 فرنك. - سنة عندما تتجاوز 0000061 فرنك. عندما يضمن الحبس الاحتياطي استرداد عدة
ديون، يتم تحديد مدته بناءً على إجمالي الإدانات. المادة 14 الجديدة : في حالة الحكم بالسجن أو الغرامة، إذا لم يكن المدان قد تعرض لإدانة سابقة بالسجن بسبب جريمة أو جنحة عادية، يمكن للمحاكم والهيئات القضائية أن تأمر، بموجب نفس الحكم وقرار مسبب، بأن يتم تأجيل تنفيذ العقوبة الرئيسية. لا ينطبق التأجيل في حالة المخالفات الشرطية. يمكن للمحاكم والهيئات
القضائية أن تقرر أن التأجيل لا ينطبق على تنفيذ السجن إلا لفترة تحددها، أو لا ينطبق على دفع الغرامة إلا لجزء تحدده.
المادة 05 الجديدة : لا يعاقب الشخص الذي كان يعاني، في وقت المخالفة، من اضطراب نفسي أو نفسي عصبي قد ألغى إدراكه أو السيطرة على أفعاله. في هذه الحالة، يمكن للسلطة القضائية أو التحقيقية، عندما يكون وضع المؤلف من النوع الذي يهدد النظام
العام أو سلامة الأشخاص، أن تأمر بوضعه في مؤسسة متخصصة.